

المؤتمر العلمي الدولي الرابع لكلية الاقتصاد النظام الضريبي في ليبيا (تقييم واصلاح)



سرت 17 مايو 2025م

تحرير

أ.د. حسين مسعود أبو مدينة

أ.د. الطيب محمد القبلي

بحوث المؤتمر العلمي الدولي الرابع لكلية الاقتصاد

النظام الضريبي في ليبيا

(تقييم وإصلاح)

سرت 17 مايو 2025 هـ

تحرير

أ.د. حسين مسعود أبومدين

أ.د. الطيب محمد القبي

المراجعة اللغوية

د. حنان مفتاح شعبان

منشورات مركز البحوث والاستشارات بجامعة سرت

الطبعة الأولى 2025 م

بحوث المؤتمر العلمي الدولي الرابع لكلية الاقتصاد

النظام الضريبي في ليبيا

(تقييم وإصلاح)

سرت 17 مايو 2025

الوكالة الليبية للتقييم الدولي الموحد للكتاب

دار الكتب الوطنية

بنغازي - ليبيا

هاتف: 9097074 - 9096379 - 9090509

بريد مصور: 9097073

البريد الإلكتروني: nat_lib_libya@hotmail.com

رقم الإيداع القانوني 290 / 2025م

رقم الإيداع الدولي: ردمك 5-65-891-9959-978 ISBN

تصميم الغلاف: خالد جمعة مهلهل

جميع البحوث والآراء المنشورة في هذا المؤتمر لا تعبر إلا عن وجهة نظر أصحابها،
ولا تعكس بالضرورة رأي مركز البحوث والإسـنـشـارـات بجامعة سرت.

حقوق النشر والطبع محفوظة لمركز البحوث والإسـنـشـارـات بجامعة سرت

الطبعة الأولى 2025م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ
وَتُدْءُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِيَأْكُلُوا فَرِيقًا مِنْ
أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾

صدق الله العظيم

أ. د. سليمان مفتاح الشاطر

رئيس جامعة سرت
المشرف العام للمؤتمر

أ. د. الطيب محمد القبي

وكيل الجامعة للشؤون العلمية
ورئيس اللجنة التحضيرية للمؤتمر

د. علي مفتاح النائب

رئيس المؤتمر وعميد كلية الاقتصاد

د. سعاد عياش علي معرف

رئيس اللجنة العلمية

أعضاء اللجنة العلمية

أ. د. سليمان سالم الشحومي د. محمود جمعة المجدوب

أعضاء اللجنة التحضيرية

أ. مصباح مفتاح الدليو	أ. عبدالكريم إبراهيم غيث
عبدالحليم مفتاح الشاطر	عبدالباسط اهلal الدبار
علي مصطفى مكادة	سفيان سالم الشعالي
خالد جمعة مهلهل	خالد محمد درياق

المحتويات

الصفحة	العنوان
3	كلمة رئيس الجامعة أ. د. سليمان مفتاح الشاطر
4	كلمة وكيل الجامعة للشؤون العلمية ورئيس اللجنة التحضيرية أ. د. الطيب محمد القبي
5	كلمة رئيس المؤتمر د. علي مفتاح التائب
6	كلمة رئيس اللجنة العلمية د. سعاد عياش علي امعرف
34 - 7	أثر التحول الرقمي في تحسين التحصيل الضريبي دراسة ميدانية في مكتب مصلحة ضرائب مصراتة أ. سرور بشير علي الطويل أ. امباركة محمد سالم محمد
48 - 35	تقييم مؤشرات الاداء الضريبي في ليبيا للفترة من (1980 - 2020) أ. حليلة لزهة السماع
78 - 49	دور التحول الرقمي كآلية للحد من التهرب الضريبي وزيادة الإيرادات الضريبية من وجهة نظر موظفي مصلحة الضرائب بمدينة بنغازي/ دراسة ميدانية د. فاطمة مفتاح خليل الفلاح أ. ناصر امراجع إدريس الفارسي
102 - 79	معوقات تطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني في الإدارة الضريبية الليبية دراسة حالة: إدارة الضرائب بمدينة زليتن ومسلاتة د. ناصر ميلاد بن يونس د. عبد الفتاح محمد كرزمه
126 - 103	تحديات تطبيق تقنيات الذكاء الاصطناعي في تحسين كفاءة العمليات الضريبية دراسة حالة - الإدارة الرئيسية بمصلحة الضرائب الليبية أ. عبد السلام محمد عبد الكريم

المحتويات

الصفحة	العنوان
154-127	مدى أهمية الإصلاح الضريبي لتحسين جباية الإيرادات الضريبية في ليبيا دراسة ميدانية على إدارة الضرائب بالمرقب وزليتن د. شكري أحمد عامر د. محمود جمعة المحجوب
180-155	دور تقنيات الذكاء الاصطناعي في ضمان الالتزام بالقوانين الضريبية أ. نحوي رمضان خليفة اعبوده أ. ليلى مولود أحمد الكار
208-181	أثر التغيرات في قوانين ضرائب الدخل على تمويل الإيرادات غير النفطية في ليبيا، دراسة تطبيقية عن الفترة 1973 – 2023 أ.د. أكرم علي محمد زويي أ. ملاك عاشور أمينسي العديلي أ. وردة نصر فرج صداقة
228-209	الثبات التشريعي للضريبة في ليبيا ودوره في تشجيع الاستثمارات الأجنبية أ. خليفة محمد علي إمطير أ. الصديق محمد علي القبي
252-229	الإيرادات الضريبة وإسهامها في الميزانية العامة للدولة الليبية دراسة تحليلية مقارنة من منظور محاسبي خلال المدة (2015 – 2024) د. سعاد عياش علي امعرف د. أبو القاسم محمود أبو ستالة
288-253	الاستقامة التنظيمية في ضوء بعض المتغيرات الشخصية والوظيفية دراسة ميدانية على الموظفين في إدارتي مصلحة الضرائب دونة والجبل الأخضر أ.د. وائل محمد جبريل أ. خالد حسين دخيل
318-289	الأهمية النسبية للإيرادات غير النفطية في تمويل الميزانية العامة وتغطية الإنفاق العام في ليبيا، دراسة تطبيقية على الإيرادات الضريبية خلال الفترة 2010م – 2024م. د. خالد عبد الواحد النخاط علي سعد البرداح
340-319	تحليل دوال الاستجابة النبضية وتجزئة التباين في العلاقة بين الإنفاق العام والإيرادات الضريبية: دراسة قياسية لحالة ليبيا د. صقر حمد الجلياني أ. د عبد العزيز علي صداقة د. أحمد نصيب الصويديق
360-341	قياس العلاقة بين إيرادات الضرائب والنمو الاقتصادي في ليبيا دراسة قياسية خلال الفترة (1990-2023) د. محمد عمر الشويرف د. نجاح الطاهر البيصاص د. عبد الله رجب الفاضلي د. جمعة فرحات عقيل

كلمة رئيس الجامعة

بسم الله الرحمن الرحيم

إلى كل مهتم ومطلع .. وإلى كل مختص بمجالات الحركة الاقتصادية بشكل عام،
وبمجال الدراسات الاقتصادية بشكل خاص.. ها هي جامعة سرت متمثلة في كلية الاقتصاد
تحديداً تعقد اليوم مؤتمرها الدولي الرابع، والذي يهدف إلى تقييم وإصلاح نظام الضرائب في
ليبيا ..

وكل الأمل أن يكون هذا الإنتاج العلمي نبراس يهتدى به، وطريق للتطوير في أداء
القطاعات الانتاجية والخدمية.

وختاماً.. نود أن نعبر عن خالص شكرنا وامتناننا لجميع الحضور الذين شاركوا في
فعاليات هذا المؤتمر، ونتمنى أن تكون لهذه المشاركات القيمة دوراً كبيراً في إنجاح هذا الحدث
العلمي، كما نتطلع إلى المزيد من التعاون المثمر في المستقبل.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أ.د. سليمان مفتاح الشاطر

رئيس جامعة سرت

كلمة رئيس اللجنة التحضيرية

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي علّم بالقلم، علم الإنسان ما لم يعلم، والصلاة والسلام على معلم البشرية سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين. يسعدنا ويشرفنا أن نقدم بين أيديكم هذا الإصدار العلمي الذي يؤثّق أعمال المؤتمر العلمي الذي نظّمته كلية الاقتصاد بجامعة سرت تحت عنوان: “النظام الضريبي في ليبيا: تقييم وإصلاح”، والذي يُمثّل ثمرة جهد أكاديمي مشترك ساهم فيه نخبة من الباحثين والمتخصصين في مجالات الاقتصاد والمالية العامة والتشريعات الضريبية، وجاء هذا المؤتمر استجابةً لحاجة ملحة لتقييم واقع النظام الضريبي في ليبيا، واستشراف سُبُل إصلاحه وتطويره بما يتماشى مع متطلبات المرحلة الراهنة والتحديات الاقتصادية التي تمرّ بها البلاد. وناقشت الأوراق العلمية المقدمة طيفاً واسعاً من القضايا، من بينها فعالية السياسات الضريبية، وسبل تحسين الامتثال الضريبي، والعدالة في توزيع العبء الضريبي، ودور التكنولوجيا في تحديث الإدارة الضريبية. وإصدار هذا الكتاب لا يُمثّل فقط توثيقاً علمياً لأعمال المؤتمر، بل يُعدّ مرجعاً مهماً لصناع القرار والمهتمين بالشأن الاقتصادي يُسهم في تعزيز الحوار الوطني حول أحد أهم مكونات السياسة المالية في الدولة. ونتقدّم بخالص الشكر والتقدير لكل الباحثين المشاركين، وللجنة العلمية والتحضيرية، ولكل من ساهم في إنجاح هذا الحدث العلمي، ونأمل أن يشكّل هذا العمل خطوة فعّالة نحو نظام ضريبي أكثر كفاءة وعدالة في ليبيا.

وفقنا الله جميعاً لِمَا فيه خير جامعنا ووطننا.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أ.د. الطيب محمد القبي

وكيل جامعة سرت للشؤون العلمية

رئيس اللجنة التحضيرية للمؤتمر

كلمة رئيس المؤتمر

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيدنا محمد الصادق الأمين...
تحية طيبة وبعد ..

تشرفت كلية الاقتصاد بكافة مكوناتها من أعضاء هيئة تدريس ومعيدين وموظفين وطلاب باعتراز كبير أن أقامت مؤتمرها العلمي الدولي الرابع في 17-05-2025م إذ احتضن هذا المؤتمر نخبة من البحوث والخبراء في المجال الضريبي والمجالات المرتبطة به. وانطلاقاً من الدور المنوط بكلية الاقتصاد جامعة سرت لدعم الملتقيات والنشاطات العلمية وتحقيقاً لأهدافها الاستراتيجية ورسالتها السامية في هذا المجال ودعمًا للبيئة المجتمعية تعلن الكلية عن افتتاح فعاليات المؤتمر العلمي الدولي الرابع لكلية الاقتصاد والموسم بعنوان:

النظام الضريبي في ليبيا (تقييم وإصلاح)

حيث انبثقت فكرة هذا المؤتمر من الواقع الذي نعايشه منذ سنوات والمستمر إلى يومنا هذا والمتعلق بالنظام الضريبي، والذي يُعدّ من القطاعات المهمة للدول، وكذلك التغييرات والأزمات والقوانين المنظّمة للعمل الضريبي.

وأخيرًا يسرني في هذه اللحظات أن أتقدّم بخالص الشكر والتقدير إلى إدارة جامعة سرت لدعمها فعاليات هذا المؤتمر، وكل الشكر والتقدير للجنة العلمية واللجنة التحضيرية بالمؤتمر، ولكل من بذل أدنى جهد في سبيل أن يظهر هذا المؤتمر بالشكل اللائق والمشرف.

وختامًا أتمنى كل التوفيق لجميع زملائي الباحثين كل باسمه وصفته من كل المدن والجامعات الليبية، وكل الزملاء بالقلعة العلمية جامعة سرت، وأتمنى أن تكون دائمًا وأبدًا منارة للعلم يهتدي بها الجميع...

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

د. علي مفتاح التائب

عميد كلية الاقتصاد ورئيس المؤتمر

كلمة رئيس اللجنة العلمية

بسم الله الرحمن الرحيم

في ظل التحولات الاقتصادية المتسارعة التي يشهدها العالم تظل قضية الإصلاح الضريبي إحدى الركائز الأساسية التي تعتمد عليها الدول لتحقيق الاستدامة المالية وتعزيز النمو الاقتصادي. وتكتسب هذه القضية أهمية خاصة في ليبيا، حيث يواجه النظام الضريبي تحديات معقدة تتطلب تقييماً شاملاً وإصلاحاً مستداماً يضمن التوازن بين الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية. ويأتي انعقاد المؤتمر العلمي الدولي الرابع لكلية الاقتصاد تحت شعار "تقييم وإصلاح" ليكون منصة علمية رصينة تجمع نخبة من الأكاديميين والباحثين، بهدف تحليل واقع النظام الضريبي الليبي واستشراف آفاق تطويره بما يتماشى مع المستحدثات الإقليمية والدولية. فهذا المؤتمر يمثل فرصة مهمة لمناقشة الرؤى المستقبلية التي تسهم في تعزيز فعالية النظام الضريبي وتحسين أدائه، بما يحقق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وحرصت اللجنة العلمية على انتقاء أوراق بحثية تتميز بالدقة الأكاديمية والموضوعية العلمية، حيث تناول القضايا الجوهرية المرتبطة بالنظام الضريبي، وتسلط الضوء على الحلول المبتكرة والممارسات الناجحة التي يمكن تطبيقها لإصلاح المنظومة الضريبية الليبية. فالنظام الضريبي لا يقتصر دوره على تحصيل الإيرادات فحسب، بل يُعدّ أحد الدعائم الرئيسة للسياسات المالية والاقتصادية، ويشكّل أداة فاعلة لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز الثقة بين الدولة والمواطن.

وإننا على يقين أنّ النقاشات العلمية والأفكار المطروحة في هذا المؤتمر ستسهم في صياغة خارطة طريق واضحة للإصلاح الضريبي، وتقديم توصيات عملية قابلة للتطبيق تعزز من كفاءة النظام وشفافيته، وتدعم بيئة الأعمال، وتحقق العدالة الضريبية المنشودة.

وفي الختام، نتوجه بخالص الشكر والتقدير لكل من ساهم في تنظيم هذا الحدث العلمي، ولكافة الباحثين المشاركين في إثراء النقاش العلمي بجهودهم وأفكارهم القيمة. ونسأل الله أن يوفقنا جميعاً لتحقيق أهداف هذا المؤتمر، وأن يكون محطة انطلاق نحو بناء نظام ضريبي عصري يسهم في نهضة ليبيا الاقتصادية..

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

د. سعاد عياش علي امعرف
رئيس اللجنة العلمية للمؤتمر

تقييم مؤشرات الاداء الضريبي في ليبيا للفترة من (1980-2020)

أ. حليلة لزهر السماعيل

محاضر بقسم الاقتصاد/كلية الاقتصاد/ جامعة سرت

albahralakalameek@gmail.com

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم وقياس فاعلية مؤشرات الأداء الضريبي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1980 – 2020) والمتمثلة في الطاقة الضريبية والعبء الضريبي والجهد الضريبي، وبيان مدى فاعلية الجهاز الضريبي ودوره في زيادة الإيرادات الضريبية من هذه المؤشرات، وباحتساب هذه المؤشرات تمّ التوصل إلى عدة نتائج من أهمها وجود طاقة ضريبية غير مستغلة وعدم فاعلية السياسة الضريبية في ليبيا بالشكل الأمثل، وكذلك ضعف أداء الإدارة الضريبية في ليبيا مما يعني عدم كفاءة أداء النظام الضريبي في ليبيا بشكل فعال خلال تلك الفترة مما يؤثر على تقدّم عجلة التنمية.

الكلمات المفتاحية: النظام الضريبي، الطاقة الضريبية، العبء الضريبي، الجهد الضريبي.

Evaluation of tax performance indicators in Libya for the period (1980- 2020)

Haleemah Lazhar Mohammed Alsamaa

Sirte University, Faculty of Economics, Department of Economics

albahralakalameek@gmail.com

Abstract

This study aimed to measure and evaluate the effectiveness of tax performance indicators in the Libyan economy, represented by tax capacity, tax burden, and tax effort, to show the effectiveness of the tax system and its role in increasing tax revenues. By calculating these indicators, several results were reached, the most important of which is the existence of unexploited tax capacity and the ineffectiveness of tax policy in the optimal way, as well as the weak performance of the tax administration, which means the inefficiency of the tax system in an effective manner during that period, which affects the progress of the development process.

Keywords: tax system, tax capacity, tax burden, tax effort .

المقدمة:

تلعب الضريبة دورًا مهمًا وحيويًا في كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، وتؤدي دورًا بارزًا في توجيه النشاطات الاقتصادية في المجتمعات المعاصرة، وهي من أهم مصادر موارد الدولة المالية. فعليها تعتمد الحكومات في تقديم الخدمات العامة وتقديم الاحتياجات الأساسية لشعبها بما يضمن استمرارها، فهي تمثل إحدى مصادر الإيرادات العامة للدولة اللازمة لتمويل الإنفاق الحكومي على السلع والخدمات التي يحتاجها المجتمع إذ تسعى الحكومات إلى جعل نظم الضرائب لديها أكثر كفاءة بغية رفع معدلات الادخار لدى الحكومات والأفراد أيضًا، وتوجيهها نحو مشاريع إنمائية وتصحيح الاختلالات الاقتصادية، كما أنّ نجاح السياسة الضريبية في تحقيق الأهداف يتطلب وجود نظام ضريبي سليم يخلو من أي ظواهر سلبية وعوائق.

وتُعَدّ ليبيا أيضًا من الدول التي تعاني من عدم كفاءة نظامها الضريبي المعمول به إذ تسبب في الكثير من الاختلالات سواء في التأثير في المتغيرات الاقتصادية أو في عجز في الموازنة، مما يتطلب العمل على إصلاح وتطوير النظام الضريبي إلى نظام فعال يساهم في تفعيل دور الضرائب في التمويل بزيادة الإيرادات الضريبية.

مشكلة الدراسة:

من أهم الإيرادات الفعلية غير النفطية للدولة الليبية الضرائب، وعدم فاعلية هذا الجهاز يؤدي إلى تقليص الإيرادات، ومن ثمّ تفقد ميزانية الدولة أحد مصادرها ومن هنا نطرح التساؤل الآتي:

– هل لمؤشرات الأداء الضريبي دور فعال في تحسين الأداء الضريبي، ومن ثمّ زيادة الإيرادات العامة؟

أهداف الدراسة:

يبقى الهدف المهم والمرجو من هذه الدراسة تقييم وقياس فاعلية مؤشرات الأداء الضريبي في الاقتصاد الليبي.

حدود الدراسة: الحدود المكانية للدراسة هي دولة ليبيا، أما الحدود الزمنية فهي الفترة الزمنية من 1980م إلى 2020م.

فرضية الدراسة:

انخفاض مؤشرات الأداء الضريبي نتيجة لضعف السياسة المالية في إدارة وتحصيل الضرائب في الاقتصاد الليبي.

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي عند التطرق في بعض الجوانب النظرية للموضوع، والمنهج التحليلي لإثبات فرضية الدراسة وتقييم مؤشرات الأداء الضريبي وذلك استناداً للبيانات من المصادر الرسمية المتمثلة في الإحصائيات والنشرات والتقارير ذات الصلة بالموضوع الصادرة عن الهيئات الرسمية والمؤسسات الوطنية.

الدراسات السابقة:

استنتجت دراسة محلية خلال الفترة (1994-2019) أنّ عدم فاعلية السياسة الضريبية في ليبيا في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهذا يعني ضعف السياسة الضريبية في الاقتصاد الليبي نتيجة للاعتماد النفقات العامة على العوائد النفطية (عطية ودلعاب، 2023).

وأشارت دراسة على الاقتصاد المحلي خلال الفترة (1990-2010) إلى حدوث ارتفاع في معدلات الضريبة الذي يؤثر تأثيراً سلبياً على حصيلة الإيرادات الضريبية، وعلى إسهام الضرائب في تمويل الموازنة العامة؛ وذلك لأنّ الممولين سيحاولون التهرب من دفع الضرائب بسبب معدلاتها المرتفعة (خلاط، 2013).

وكانت أبرز نتائج دراسة على الاقتصاد الجزائري أنّه رغم التطور الذي شهده النظام الضريبي في مختلف الجوانب وما صاحبه من زيادة في المردودية المالية لمختلف الضرائب إلّا أنّ النتائج المتحصل عليها لم تكن كافية لتحقيق الأهداف الاستراتيجية المتمثلة في إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية، مما يتطلب إجراءات فورية ومستدامة من شأنها دعم الطاقة الضريبية ورفع من كفاءة الإدارة الضريبية لتصبح أكثر قدرة على التكيف مع المتغيرات المتسارعة التي يعرفها الاقتصاد العالمي (حسين، وآخرون، 2015).

وبيّنت نتائج دراسة على الاقتصاد الجزائري أيضاً للفترة من (2010-2014) أنّه لا تزال الجباية البترولية تسيطر بشكل كبير على الإيرادات الضريبية، وبقيت إيرادات ميزانية الدولة رهينة عائدات المحروقات؛ بمعنى أنّ الجباية النفطية لا تزال مهيمنة في تغطية نفقات

الدولة (فاتح، 2016).

في حين أسفرت دراسة على الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1980-2010) عن الوصول إلى أنّ الطاقة الضريبية تشكّل نسبة ثابتة قدرها 0.017% من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وترتفع مع زيادة الإيرادات غير النفطية ونسبة الإنفاق العام من الناتج المحلي الحقيقي (الرواغي، 2017).

وبيّنت نتائج دراسة على الاقتصاد العراقي للفترة (2004-2020) أنّ مؤشرات كفاءة النظام الضريبي في العراق تشير إلى تدني مستوى كفاءة ذلك النظام إذ لم يستطع النظام الضريبي استغلال الطاقة الضريبية بشكل كفوء، وهذا أدى إلى ضياع إيرادات ضريبية كانت ستوفر إيراداً ضريبياً يغذي النفقات الحكومية (حسن وعبد الحميد، 2023).

وأقيمت دراسة على الجنوب الإفريقي توصّلت إلى أنّ انخفاض تحصيل الضرائب بشكل عام في المنطقة يؤدي إلى انخفاض القدرة الضريبية وعدم الكفاءة الإدارية. كما ثبت من الدراسة أنّه لا ينبغي إغفال تأثير التغييرات في البنية والأنظمة الضريبية والخدمات الخارجية. وساعد تصنيف البلدان الأعضاء في مجموعات مختلفة من الأداء في تقديم إرشادات واسعة لتصميم السياسات الضريبية والإصلاحات. ومع ذلك فإنّ القضية الشاملة هي الحاجة إلى تحسين الحكومة لبناء أنظمة فعّالة وكفؤة (Chlkwede, Klery, 2022).

احتساب مؤشرات الأداء الضريبي:

سيتم التركيز في البحث على ثلاثة مؤشرات لتقييم الأداء الضريبي وهي الطاقة الضريبية والعبء الضريبي والجهد الضريبي، وتعدّ هذه المؤشرات من أهم المؤشرات المعتمدة للتعرف على فاعلية الأداء الضريبي، ومن هنا سيتم احتساب كل من هذه المؤشرات في الاقتصاد الليبي للتعرف على حجم الإيرادات الضريبية الممكنة وحجم الإيرادات الضريبية المتحققة فعلاً، وهل يعاني الاقتصاد الليبي من جهد ضريبي أم لا، وهي كالآتي:

1. احتساب الطاقة الضريبية في الاقتصاد الليبي للفترة (1980-2020):

من أجل الحصول على نتيجة الطاقة الضريبية خلال سنوات الدراسة فذلك يتطلب توفير بيانات الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط دخل الفرد ودرجة الانفتاح الاقتصادي، ويتم احتسابها بالاعتماد على معادلات صندوق النقد الدولي لحساب الطاقة الضريبية كما يأتي:

$$T/Y = 0.12 FY + 0.0002 YP + 8.86$$

حيث: T/Y الطاقة الضريبية.

YP: متوسط دخل الفرد = الناتج المحلي الإجمالي / عدد السكان.

FY: الانفتاح الاقتصادي = الصادرات + الواردات / الناتج المحلي الإجمالي * 100.

الجدول (1) نتائج مؤشر الطاقة الضريبية

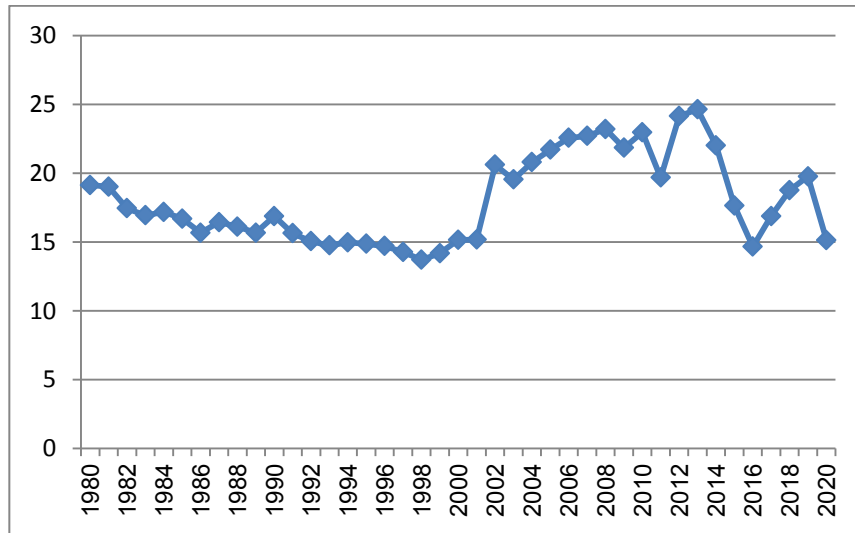
الطاقة الضريبية T/Y	الانفتاح الاقتصادي FY	الناتج المحلي الإجمالي GDP	الواردات IM	الصادرات EX	متوسط دخل الفرد YP	السنوات
19.1357	80.49423	10553.8	2006.1	6489.1	3081.961	1980
19.01883	80.60758	8798.8	2481.4	4611.1	2429.61	1981
17.44463	67.54176	8932.4	2124.3	3908.8	2398.111	1982
16.93249	63.45618	8511.7	1784.7	3616.5	2288.731	1983
17.17965	65.88338	7804.7	1841.7	3300.3	2068.219	1984
16.68996	61.893	7852.1	1214.4	3645.5	2014.007	1985
15.66639	53.83223	6960.7	1315.6	2431.5	1732.637	1986
16.43765	60.72094	6011.6	1278.0	2372.3	1455.685	1987
16.10442	57.93728	6186	1677.3	1906.7	1459.735	1988
15.66959	53.98693	7191	1474.9	2407.3	1655.798	1989
16.87872	63.73061	8246.9	1510.9	3744.9	1855.221	1990
15.62984	53.20361	8757.3	1505.5	3153.7	1927.053	1991
15.05636	48.3205	9231.9	1422.1	3038.8	1989.483	1992
14.74716	45.84195	9137.7	1711.3	2477.6	1930.618	1993
14.97534	47.6186	9670.8	1487.9	3117.2	2005.542	1994
14.86148	46.38738	10672.3	1728.5	3222.1	2174.983	1995
14.70198	44.56369	12327.3	1914.8	3578.7	2471.692	1996
14.26932	40.53621	13800.5	2138.6	3455.6	2724.873	1997
13.70686	36.302	12610.6	2203.8	2374.1	2453.088	1998
14.18304	39.86302	14075.2	1928.6	3682.2	2697.412	1999
15.15414	46.91547	17620.2	2106.0	6160.6	3321.419	2000
15.17263	47.17544	17604.5	2895.0	5410.0	3257.897	2001
20.60639	90.24796	25246	9493.0	13291.0	4583.174	2002
19.5385	77.90685	37360	9386.0	19720.0	6648.399	2003
20.78762	85.42094	48105.3	13110.0	27982.0	8385.545	2004
21.69606	88.06378	66450.7	15683.0	42836.0	11342.04	2005
22.55481	92.09805	79029.9	16659.0	56126.0	13215.24	2006
22.69692	89.99974	92693.6	21698.0	61726.0	15184.77	2007
23.19433	88.27619	116639.6	25938.0	77027.0	18705.94	2008
21.83681	85.55115	86289.9	27503.0	46319.0	13553.35	2009
22.9629	91.22356	102538.2	31881.0	61658.0	15780.35	2010
19.67617	77.64119	47549.5	13664.0	23254.0	7496.134	2011
24.13588	96.93137	112591	32243.0	76893.0	18220.59	2012

24.6339	106.1177	95823.3	43242.9	58442.6	15198.88	2013
22.00822	90.44601	73743	42186.6	24511.0	11473.49	2014
17.64026	55.99926	67289.1	22684.5	14,996.9	10301.74	2015
14.6617	30.90808	69396.1	12,047.0	9402.0	10463.63	2016
16.88074	43.68851	93605.4	14673.1	26221.7	13890.58	2017
18.76395	57.06131	104673.9	18235.9	41492.4	15282.97	2018
19.7546	67.56978	96835.6	24791.4	40640.2	13931.11	2019
15.13237	35.72693	69931	12041.3	12942.9	9925.7	2020
18					المتوسط	

المصدر:

- الهيئة العامة للمعلومات والاتصالات قطاع الإحصاء والتعداد، السلسلة الزمنية لإحصاءات التجارة الخارجية خلال السنوات (1954-2003).
- النشرة الاقتصادية، إدارة البحوث والإحصاء، مصرف ليبيا المركزي أعداد مختلفة.
- مجلس التخطيط العام، المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للفترة (1962 - 2006).
- نشرة الحسابات القومية (2006 - 2019) وتقديرات أولية (2020 - 2021)، وزارة التخطيط.

الشكل (1) الطاقة الضريبية



المصدر: من إعداد الباحثة بالاستعانة بمعطيات الجدول (1).

يتضح من الجدول (1) أنه هناك تذبذب في مستوى نصيب الفرد من الدخل بين ارتفاع وانخفاض خلال بداية سنوات الدراسة، ثم يبدأ بالارتفاع التدريجي ما بعد سنة 2000 وهذا يعود إلى ارتفاع حجم الناتج المحلي الإجمالي وتحسن الصادرات النفطية، فيما شهدت

درجة الانفتاح الاقتصادي تقلبات واضحة بين ارتفاع وانخفاض طيلة سنوات الدراسة حيث أظهر مؤشر نسبة حجم التجارة الخارجية (الانفتاح الاقتصادي) استمرار الاقتصاد الوطني على العالم الخارجي، حيث سجل ارتفاعاً في عام 2019 بلغت نسبته 67.5، في حين انخفضت درجة الانفتاح في عام 2020 إلى 35.7، مما يدل على أنّ الاقتصاد الوطني يتأثر بدرجة كبيرة بالتغيرات والظروف الخارجية.

ويتضح أيضاً من الجدول (1) والشكل (1) أنّ مؤشر الطاقة الضريبية خلال فترة الدراسة يشهد انخفاضاً في السنوات الأولى، ومن الملاحظ أنّ النسبة تدل على زيادة نسبة مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي، ونظراً لتطور الاعتماد على القطاع النفطي يتضاءل مؤشر الطاقة الضريبية وينخفض، أمّا باقي سنوات الدراسة وخصوصاً من بعد سنة 2000 هناك ارتفاع في مؤشرات نسب الطاقة الضريبية في معظم السنوات إلا أنّها لم تصل إلى النسب المطلوبة مقارنة بنسب كولن كلارك (25)، وبذلك تُعدّ تلك النسب مؤشراً على انخفاض كفاءة النظام الضريبي الليبي، وبصفة عامة شكلت الطاقة الضريبية لدالة متوسط دخل الفرد ودرجة الانفتاح الاقتصادي متوسط نسب بالنسبة للدالة بأكملها بلغ (18) فهي تُعدّ منخفضة مقارنة بالنسبة (25) التي وضعها كولن كلارك. وعليه فإنّ هذه النتيجة وفقاً لحجم الاقتصاد الليبي وطبيعة مصادر دخله تُعدّ معقولة إلى نوع ما، ولكن بهذا يشير إلى أنّه لا زال هناك تدني في مستويات الإدارة الضريبية وسياساتها غير الكفؤة التي قلّصت من النهوض بالإدارة الضريبية وتحصيلاتها وكذلك تنوع مصادر الدخل.

2. احتساب العبء الضريبي في الاقتصاد الليبي للفترة (1980 – 2020):

من أجل الحصول على مؤشر العبء الضريبي يجب توفير بيانات عن نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي أي أنّ:

$$b = \text{GDP} / \text{TR}$$

حيث: b: العبء الضريبي.

GDP: الناتج المحلي الإجمالي.

TR: الإيرادات الضريبية.

الجدول (2) نتائج مؤشر العبء الضريبي

السنوات	TR الإيرادات الضريبية	الناتج المحلي الإجمالي GDP	العبء الضريبي b
1980	805.1	10553.8	7.628532
1981	1089.9	8798.8	12.38692
1982	950.3	8932.4	10.6388
1983	929.1	8511.7	10.91556
1984	1046.2	7804.7	13.40474
1985	766.7	7852.1	9.764267
1986	730	6960.7	10.48745
1987	665.4	6011.6	11.0686
1988	947.5	6186	15.31684
1989	1013.6	7191	14.0954
1990	691.5	8246.9	8.384969
1991	809.5	8757.3	9.243717
1992	782.2	9231.9	8.472795
1993	865.9	9137.7	9.476126
1994	974.7	9670.8	10.07879
1995	1053.8	10672.3	9.87416
1996	1085.4	12327.3	8.804848
1997	1117.1	13800.5	8.094634
1998	1228.1	12610.6	9.738633
1999	1284.7	14075.2	9.127401
2000	1181.4	17620.2	6.704805
2001	1069.3	17604.5	6.074015
2002	1079.1	25246	4.27434
2003	1275.4	37360	3.413812
2004	1890.2	48105.3	3.929297
2005	1837.3	66450.7	2.764907
2006	1972.5	79029.9	2.495891
2007	1904	92693.6	2.054079
2008	3289.7	116639.6	2.820397
2009	3381.5	86289.9	3.918767
2010	3641.4	102538.2	3.551262
2011	698.2	47549.5	1.468365

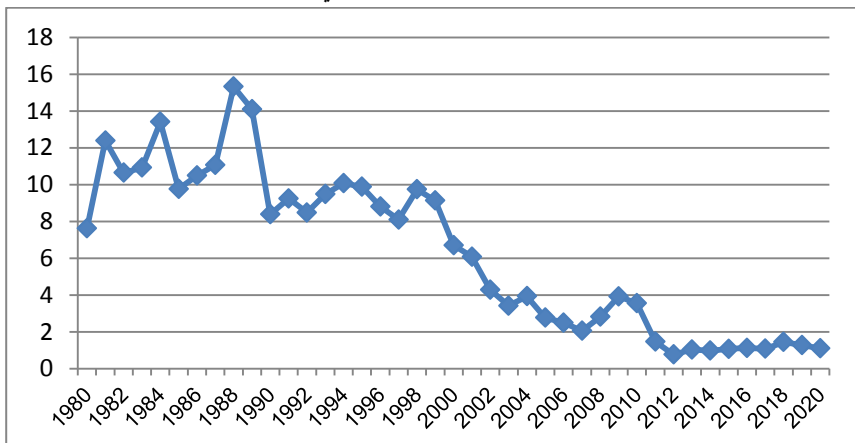
0.7696	112591	866.5	2012
1.035865	95823.3	992.6	2013
0.976906	73743	720.4	2014
1.065997	67289.1	717.3	2015
1.125279	69396.1	780.9	2016
1.078677	93605.4	1009.7	2017
1.445633	104673.9	1513.2	2018
1.28238	96835.6	1241.8	2019
1.093935	69931	765	2020
6.35		المتوسط	

المصدر: - إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (1).

- النشرة الاقتصادية، إدارة البحوث والإحصاء، مصرف ليبيا المركزي أعداد مختلفة.

- مجلس التخطيط العام، المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للفترة (1962 - 2006).

الشكل (2) العبء الضريبي



المصدر: من إعداد الباحثة بالاستعانة بمعطيات الجدول (2).

يساعد مؤشر العبء الضريبي في معرفة الجزء المقتطع من الناتج المحلي الإجمالي المحوّل إلى الدولة إجباريًا الذي يكون على شكل ضرائب وذلك لتمويل الموازنة الحكومية أو إعادة توزيع الدخل بين طبقات المجتمع. وهنا يعتمد توزيع عبء الضريبة على كيفية فرض الضريبة وعلى هيكل أسعارها وكيفية تحديد القاعدة الأساسية (حسن، عبد الحميد، 2023، ص205).

يوضح الجدول (2) خلال الفترة (1980-2020) أنّ متوسط العبء الضريبي الذي بلغ (6.35) وهو معدل متوسط إلى منخفض بشكل واضح، ونلاحظ أنّ العبء الضريبي كان مرتفعاً خلال المدة (1980-2001) بنسب تتراوح ما بين (6 - 15.3) وخصوصاً فترة الثمانينات وهذا نتيجة لتفعيل دور الضرائب في تمويل الموازنة وتحسين النظام الضريبي، ومن الملاحظ أيضاً ومن خلال الشكل (2) أنّه بدأ في الانخفاض من بداية فترة التسعينات؛ ويرجع السبب في ذلك إلى الحصار الاقتصادي الذي فرض على ليبيا خلال تلك الفترة، أمّا فترة ما بعد 2010 من الدراسة فزاد الانخفاض بشكل ملحوظ في مؤشرات العبء الضريبي وهي نتيجة لاعتماد الموازنة في ليبيا على الإيرادات المتأتية نتيجة تصدير النفط وذلك أثر سلبياً في حصيللة الإيرادات الضريبية.

بالإضافة إلى ذلك توقف تصدير النفط خلال السنوات الأخيرة زاد من انخفاض مؤشر العبء الضريبي، وعلى الرغم من الزيادة الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي إلّا أنّه حصيللة الضرائب لازالت تشكّل القليل من إجمالي الإيرادات العامة.

وشكّل العبء الضريبي في الاقتصاد الليبي المتمثّل في الإيرادات الضريبية المتحققة فعلاً متوسط نسب لفترة الدراسة (6.35)، بينما شكّلت الطاقة الضريبية في الاقتصاد الليبي والمتمثلة بالإيرادات الضريبية الممكن الحصول عليها متوسط نسب لفترة الدراسة (18) فإنّنا نجد هناك تباعد كبير بين المؤشرين أي يوجد فارق كبير بين النسبتين مما يدل على انخفاض كفاءة النظام الضريبي ووجود طاقة ضريبية غير المستغلة في الاقتصاد الليبي.

1. احتساب الجهد الضريبي في الاقتصاد الليبي للفترة (1980-2020):

يتم احتساب مؤشر الجهد الضريبي في هذه الخطوة بقسمة مؤشر العبء الضريبي على مؤشر الطاقة الضريبية أي أنّ:

$$E = \frac{b}{T/Y}$$

حيث: E: الجهد الضريبي.

b: العبء الضريبي.

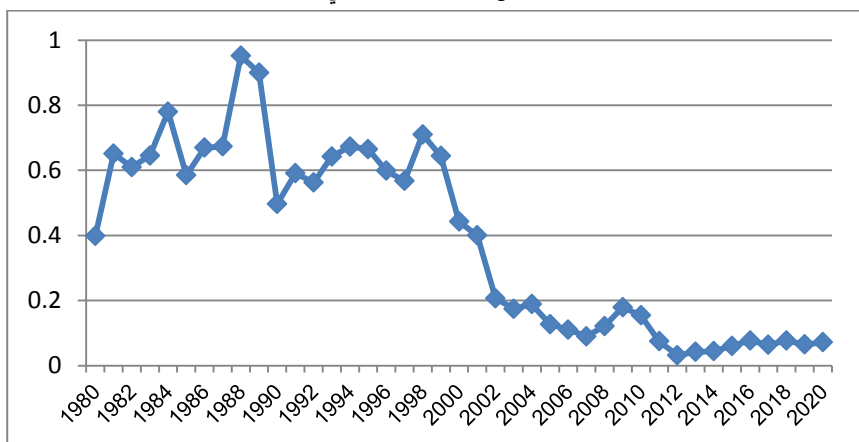
T/Y: الطاقة الضريبية.

الجدول (3) نتائج مؤشر الجهد الضريبي

السنوات	العبء الضريبي b	الطاقة الضريبية T/Y	الجهد الضريبي E
1980	7.63	19.14	0.398642
1981	12.39	19.02	0.65142
1982	10.64	17.44	0.610092
1983	10.92	16.93	0.645009
1984	13.4	17.18	0.779977
1985	9.76	16.69	0.584781
1986	10.49	15.67	0.669432
1987	11.07	16.44	0.673358
1988	15.32	16.1	0.951553
1989	14.1	15.67	0.899809
1990	8.38	16.88	0.496445
1991	9.24	15.63	0.591171
1992	8.47	15.06	0.562417
1993	9.48	14.75	0.642712
1994	10.08	14.98	0.672897
1995	9.88	14.86	0.664872
1996	8.8	14.7	0.598639
1997	8.095	14.27	0.567274
1998	9.74	13.71	0.71043
1999	9.13	14.18	0.643865
2000	6.7	15.15	0.442244
2001	6.07	15.17	0.400132
2002	4.27	20.61	0.207181
2003	3.41	19.54	0.174514
2004	3.93	20.79	0.189033
2005	2.76	21.7	0.127189
2006	2.5	22.55	0.110865
2007	2.05	22.7	0.090308
2008	2.82	23.19	0.121604
2009	3.92	21.84	0.179487
2010	3.55	22.96	0.154617
2011	1.47	19.68	0.074695
2012	0.77	24.14	0.031897
2013	1.04	24.63	0.042225
2014	0.98	22.01	0.044525
2015	1.07	17.64	0.060658
2016	1.13	14.66	0.07708
2017	1.08	16.88	0.063981
2018	1.45	18.76	0.077292
2019	1.28	19.75	0.06481
2020	1.09	15.13	0.072042
المتوسط			0.39

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (1)، (2).

الشكل (3) الجهد الضريبي



المصدر: من إعداد الباحثة بالاستعانة بمعطيات الجدول (3).

يستدل من خلال قيم الجهد الضريبي على فاعلية النظام الضريبي أنّ النظام الضريبي فعال عندما تكون نسبة الجهد الضريبي قريبة من الواحد الصحيح، وعند انخفاض النسبة دون الواحد الصحيح، ويدل هذا على ضعف استغلال الطاقة الضريبية، أما في حالة ارتفاع نسبة الجهد الضريبي فوق الواحد الصحيح فهذا يدل على أنّ الأفراد يتحملون عبء ضريبي كبير (حسن، عبد الحميد، 2023، ص 206).

ومن خلال الجدول (3) والشكل (3) تبين أنّ الجهد الضريبي خلال فترة الثمانينات والتسعينات كان يقترب من الواحد الصحيح في معظم السنوات ويدل على اعتماد السياسة المالية على المتأني من الضرائب في تمويل أوجه الإنفاق العام.

أما ما يخص السنوات ما بعد 2000 فهناك انخفاض واضح في الجهد الضريبي وهذا يعني أنّ هناك طاقة ضريبية غير مستغلة من قبل الإدارة الضريبية في ليبيا، وكذلك تدل على عدم وجود عبء ضريبي على المكلفين بدفع الضريبة، كما أنّ متوسط الجهد الضريبي لسنوات الدراسة كان (0.39) وهو بعيد عن الواحد الصحيح، وهذا يدل على انخفاض كفاءة النظام الضريبي إذ لم يستطيع النظام الضريبي استغلال الطاقة الضريبية بشكل كفوء، وهذا ما يجعل الإيرادات الضريبية لا تشكل إلا نسبة ضئيلة من إجمالي الإيرادات العامة.

تقييم أداء الإدارة الضريبية:

يمكن تقييم أداء الإدارة الضريبية في ليبيا بتحليل نتائج مؤشرات الأداء الضريبي المتمثلة في (الطاقة الضريبية، العبء الضريبي، الجهد الضريبي) حيث تمثل الطاقة الضريبية في الدولة مؤشراً مهماً للحكم على كفاءة أداء النظام الضريبي لِمَا لها من دور فعال في تعبئة الموارد المالية اللازمة في عملية التنمية الاقتصادية، لذلك تُعدّ الطاقة الضريبية غير المستغلة من قبل الإدارة الضريبية دليلاً على ضعف أداء الإدارة الضريبية والتي تكون بسبب الإعفاءات الضريبية أو التهرب الضريبي أو عدم الالتزام بأسس وقواعد الضريبة، فعلى الجهاز الضريبي إعادة النظر في السياسة الضريبية المتخذة لديه، وأمّا مؤشر الأداء الخاص بالعبء الضريبي فليس هناك عبء ضريبي يذكر على المكلفين بدفعه فكانت النتيجة عامة منخفضة. وأخيراً فيما يخص الجهد الضريبي وضح هذا المؤشر معدلاً منخفضاً، وهذا بدوره دليل على عدم فاعلية النظام الضريبي في أدائه بشكل جيد؛ ويعود ذلك إلى الأزمات والظروف السياسية والاقتصادية التي مرّت بها الدولة الليبية.

النتائج:

1. إنّ نتيجة مؤشر الأداء الضريبي المتعلق بالطاقة الضريبية خلال فترة الدراسة والتي كانت بمتوسط 18 تدل على أنّه لا زال هناك تدنٍ في مستويات الإدارة الضريبية، وأنّ نسبة الزيادة في الحصيلة الضريبية أقل من نسبة الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي.
2. إنّ نتائج مؤشر الأداء الضريبي الخاص بالعبء الضريبي خلال فترة الدراسة والذي كان بمتوسط 6.35 فهي لازالت تُعدّ نسبة منخفضة بالنسبة لطبيعة الاقتصاد الليبي وهو يدل على عدم فاعلية الجهاز الضريبي الليبي في أدائه.
3. إنّ نتيجة مؤشر الأداء الضريبي المتعلق بالجهد الضريبي خلال فترة الدراسة والتي كانت بمتوسط 0.39 فهي نسبة لا تزال منخفضة وتدل على وجود طاقة ضريبية غير مستغلة وعدم فاعلية السياسة الضريبية في ليبيا بالشكل الأمثل.
4. تقييم أداء الإدارة الضريبية الليبية بناءً على نتائج الدراسة والنسب المتحصل عليها من تقدير مؤشرات الأداء الضريبي المتمثلة في (الطاقة الضريبية، العبء الضريبي، الجهد الضريبي) أثبتت ضعف أداء الإدارة الضريبية في ليبيا.

التوصيات:

1. العمل على حيادية النظام الضريبي بشكل أكبر وذلك بتفعيل دور الرقابة الضريبية.
2. العمل على توسيع القاعدة الضريبية من خلال استحداث أنواع جديدة من الضرائب.
3. التركيز على إعداد سياسة مالية جيدة من قبل الدولة الليبية من خلالها يمكن زيادة الإيرادات الضريبية من خلال استغلال الطاقة الضريبية غير المستغلة وزيادة كفاءة أداء الإدارة الضريبية.
4. التقليل من الإعفاءات الضريبية والرفع من الحصيلة الضريبية.

المصادر والمراجع:

- حسن، حازم صكبان، عبد الحميد، مناهل مصطفى، 2023، دراسة تحليلية لواقع النظام الضريبي ومؤشرات كفاءته في العراق للمدة (2004-2020)، مجلة كلية دجلة الجامعة. المجلد (6)، العدد (1)، دراسات اقتصادية وإدارية ومالية ومصرفية ومحاسبية.
- حسين، بومدين، نصر الدين، بن شعيب، محمد، بومدين، 2015، تقييم فعالية النظام الضريبي في الجزائر، مجلة الابتكار والتسويق، المجلد 2، العدد 1.
- خلاط، سراج محمد، دور النظام الضريبي في الاقتصاد الليبي 2013، المجلة الجامعة، المجلد 3، العدد 15.
- الزواغي، نجمي مفتاح عامر، 2017، محددات الطاقة الضريبية وانعكاسها على الاقتصاد الليبي للفترة (1980-2010)، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد السابع.
- عطية، علي منصور، دلعب، أبوبكر خليفة، 2023، تحليل وقياس فاعلية الأداء الضريبي في الاقتصاد الليبي للفترة (1994-2019)، مجلة دراسات الإنسان والمجتمع، المجلد 21، العدد 21.
- فاتح، احمية، 2016، تقييم مؤشرات أداء النظام الجزائري خلال الفترة (2010-2014)، مجلة أبعاد اقتصادية، مجلد 6، العدد 1.
- مجلس التخطيط العام، المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للفترة (1962-2006).
- النشرة الاقتصادية، إدارة البحوث والإحصاء، مصرف ليبيا المركزي أعداد مختلفة.
- نشرة الحسابات القومية (2006-2019) وتقديرات أولية (2020-2021)، وزارة التخطيط.
- الهيئة العامة للمعلومات والاتصالات قطاع الإحصاء والتعداد، السلسلة الزمنية لإحصاءات التجارة الخارجية خلال السنوات (1954-2003).
- CHIKWEDE, Klery. An Assessment of tax revenue performance using tax capacity and tax effort. Diss. KDI School, 2022.